مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

مواطَنة هشّة:
العنصريّة والقمع تجاه المواطنين العرب في إسرائيل إبّان الحرب على غزّة

امطانس شحادة

دراسات 8
عن إسرائيل

حزيران 2024

دراسات عن إسرائيل 8

حزيران 2024

مواطَنة هشّة: العنصريّة والقمع تجاه المواطنين العرب في إسرائيل إبّان الحرب على غزّة

Fragile Citizenship: Racism and Oppression against Arab Citizens in Israel during the War on Gaza

امطانس شحادة - مدير برنامج دراسات عن إسرائيل

© كل الحقوق محفوظة (2024)

العنوان: شارع هميچينيم (الملك جورج)، 90 حيفا.

البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

الأزمةُ الأمنيّة والسياسيّة التي تعيشها إسرائيل منذ السابع من تشرين الأوّل المنصرم، وتعريفُ الحرب بأنّها حرب وجوديّة أو حرب استقلال ثانية، يوفّران معًا أرضًا خَصبةً وشرعيّة لتنامي العنصريّة العلنيّة، الرسميّة والشعبيّة، تجاه المواطنين العرب في إسرائيل. تتبدّى هذه العنصريّة في تصريحات الإعلام الإسرائيليّ، وفي تصريحات وتصرُّفات قيادات سياسيّة، ورجال دين، وفي تعامل المؤسَّسات الأمنيّة وفي السياسات الحكوميّة، وفي تعامل المؤسَّسات الأكاديميّة، وكذلك في مواقف وممارَسات المجتمع الإسرائيليّ.

حالة الحرب والطوارئ توضّح، على نحوٍ أكثر حدّة، الحدودَ الفاصلة بين المجتمعَيْن اليهوديّ والعربيّ في إسرائيل، وتعيد تشكيل القبَليّة داخل المجتمع الإسرائيليّ. فكلّ من هو خارج القبيلة اليهوديّة أو لا يتبنّى مواقفها، يتحوّل إلى متّهَم وعدوّ، ويتاح تكثيف العنصريّة والقمع السياسيّ تجاهه. كذلك تُشَرْعِن حالة الطوارئ أدوات وممارسات إسكات وكتم الانتقادات، وتجييش وتجنيد المجتمع والإعلام في إسرائيل، واستعمال جميع الأدوات المتاحة لقمع حرّيّة التعبير عن الرأي وعن مواقف لا تتماشى مع الإجماع الإسرائيليّ، ولا سيّما تلك الصادرة عن المجتمع العربيّ في الداخل.

نتابع في هذا التقرير أبرز تجلّيات العنصريّة تجاه المواطنين العرب في إسرائيل، منذ اندلاع الحرب على غزّة، من بينها تصريحات ومواقف عنصريّة تَصْدر عن قيادات وصُنّاع قرار وسياسيّين، وعامّة المجتمع الإسرائيليّ، فنّانين ومثقّفين وإعلاميّين. علاوة على هذا، نتابع الممارسات العنصريّة التي تعتمدها مؤسَّسات الدولة والأجهزة الأمنيّة والقضائيّة والأكاديميّة، منها السياسات الحكوميّة والتشريعات في الكنيست.

عسكرة وترهيب

عنصريّة المؤسَّسات الأمنيّة

بادرت المؤسَّسة الأمنيّة، الشرطة والمخابرات الداخليّة ("شاباك")، بعد اندلاع الحرب على غزّة إلى تغيير قواعد التعامل مع المواطنين العرب، وقمع أيّ محاولة للتظاهر أو التعبير عن موقف مُعارِض للحرب والقتل والدمار. وتعاملت الشرطة مع المواطنين العرب على أنّهم طرفٌ احتماليّ في الحرب أو جبهةٌ داخليّة وعدوٌّ محتمَل.

في اليوم التالي لاندلاع الحرب على غزّة في الثامن من تشرين الأوّل، أعلن وزير الأمن القوميّ، إيتمار بن چڤير، إطلاق حملة لتسريع إجراءات منح رخص حيازة السلاح للمواطنين الإسرائيليّين، مع منح الأفضليّة لعناصر سابقين في قوّات الأمن الإسرائيليّة.[1] ويرمي بن چڤير، من خلال هذه الحملة، إلى تطبيق سياستِهِ التي كان قد أعلن عنها مسبقًا، السياسةِ التي تقضي بتسليح المدنيّين الإسرائيليّين بذريعة الحاجة إلى مواجَهة العمليّات الفلسطينيّة ومساعَدة قوّات الأمن؛ إذ إنّ الشروط التي تضعها وزارته لإصدار تصريح لحيازة وحمل سلاح تكاد لا تنطبق إلّا على المواطنين اليهود.

بعد هذا القرار، تقدّم نحو مئتين وثلاثين ألف مواطن إسرائيليّ للحصول على رخصة سلاح شخصيّ. وأصدرت وزارة الأمن القوميّ قرابة واحد وثلاثين ألف رخصة سلاح جديدة خلال هذه الفترة.[2]

تكمن خطورة قرار بن چڤير، وإخراجه إلى حيّز التنفيذ، في أنّه يهدّد حياة كلّ عربيّ بمجرّد أن يثير شكوك أيّ مواطن يهوديّ؛ إذ إنّ توفير السلاح -وبخاصّة في أوضاع أمنيّة متوتّرة، وتكثيف رغبة المجتمع الإسرائيليّ في الانتقام- يسهّل تحويل أيّ مواطن فلسطينيّ إلى هدف شرعيّ للقتل. في الأجواء الراهنة، سيكون قتل العرب تحت أيّ حجّة شرعيًّا ويلقى تأييدًا في المجتمع الإسرائيليّ، وترتفع احتمالات مروره دونما عقاب.[3]

1. عرب 48. (2023، 8 تشرين الأوّل). بن چڤير يطلق حملة لتسريع إجراءات تسليح المواطنين الإسرائيليّين. عرب 48.

2. عرب 48. (2023، 15 تشرين الثاني). إسرائيل تصدِر 31 ألف رخصة سلاح إثر 236 ألف طلب منذ الحرب على غزّة. عرب 48.

3. للتوسُّع بشأن مَخاطر خطّة توزيع السلاح على المجتمع العربيّ، في الإمكان مراجعة: إرشيد، ميساء. (2024، آذار). ورقة موقف - حَمْلة "إسرائيل تتسلّح" – وصفة لزيادة الجريمة والعنف بين الفلسطينيّين. مدى الكرمل.

تسهيل تعليمات إطلاق النار للشرطة

طرح وزير الأمن القوميّ، إيتمار بن چڤير، نهاية تشرين الأوّل المنصرم 2023، على الحكومة اقتراح قرار يقضي بتغيير قرار الحكومة الذي اتُّخِذ بعد استنتاجات لجنة "أور" (لجنة التحقيق الرسميّة في أحداث أكتوبر عام 2000) التي طالبت بتشديد تعليمات إطلاق النار من قِبل الشرطة على المواطنين في المظاهرات.[4]

بحسب الاقتراح، يجوز لقائد المنطقة في الشرطة أن يأمر بمنح الإذن باستعمال الذخيرة الحيّة على المتظاهرين (أو "مثيري الشغب" -كما يسمّيهم الاقتراح) "عندما تكون الحاجة العمليّاتيّة هي القيمة العليا". وبِذا يسعى بن چڤير إلى تغيير تعليمات إطلاق النار بصورة جذريّة، وتسهيلها بما يتيح تنفيذ إعدامات ميدانيّة.

وَفقًا لاقتراح بن چڤير، "سيتمّ تغيير تعليمات إطلاق النار (لوائح إطلاق النار) إلى أمر طوارئ (تكون سارية طَوال) مدّة القتال، في حالة وقوع حدث متعدّد الجبهات، حيث (يمكن أن) تَحْدث أعمال شغب على طريق مروريّ أساسيّ، وضروريّ بشكل فوريّ لحركة قوّات الجيش الإسرائيليّ للعمليّات القتاليّة، والعمليّات التي تدعم القتال، وتتداخل مع حركة قوّات الجيش الإسرائيليّ على المحاور هذه".[5]

وكذلك في "حالة حدوث أعمال شغب تمنع الوصول إلى (بلدة أو قرية أو مدينة)، فإنّ ذلك يعرّض سكّانها لخطر حقيقيّ، بسبب أعمال الشغب نفسها، أو بسبب حالة طوارئ، بما في ذلك منع إيصال معدّات الطوارئ الأساسيّة إليها، أو منع إجلاء السكّان لتلقّي العلاج الطبّيّ".

جميع هذه الحالات تستهدف المواطنين العرب، وتسعى إلى منعهم من التظاهر والتضامن مع غزّة وأهلها، وتشير إلى تعامل المؤسَّسة الأمنيّة معهم كأعداء.

الأجواء العدائيّة وتسهيل توزيع السلاح على المجتمع الإسرائيليّ تُرجِمت، في بداية شباط المنصرم، بقتل مواطن عربيّ من بلدة وادي النعيم في النقب، بنيران عضو في "فرقة الحراسة-الاستنفار"،[6] بعد أن جرى إلقاء القبض عليه مع مجموعة من ثلاثة المواطنين العرب وهم أحياء، بتهمة دخول بلدة يهوديّة في النقب ابتغاء السرقة. ووَفقًا لتقارير الشرطة، أَطلق النارَ أحدُ أعضاء الفرقة على الشابّ العربيّ وهو مكبَّل اليدين ودون أن يشكّل عليهم أيّ تهديد.[7]

القائد العامّ للشرطة يهدّد بترحيل العرب

ترجمة عقليّة الشرطة العدائيّة تجاه المواطنين العرب، وسياسات الترهيب المعمول بها من قبل الشرطة، تتكشّف عبْر تصريحات المفوَّض العامّ، يعقوف شبتاي، الذي وجّه في بداية الحرب تهديدًا صريحًا بتهجير المواطنين العرب إذا تماثلوا مع غزّة، إذ قال: "من يرغب بالتضامن وتأييد غزّة، فهو مدعوّ للصعود الآن إلى الحافلات المتّجهة إلى هناك [يقصد غزّة]"، وأضاف أنّ الشرطة لن تسمح بإقامة مظاهرات تضامن مع غزّة وأنّها ستتعامل معها بحدّة.[8]

---

4. عرب 48. (2023، 26 تشرين الأوّل). بعد موافقة المستشارة القضائيّة؛ التصويت الأحد على تغيير تعليمات إطلاق النار بما يتيح إعدامات ميدانيّة. عرب 48.

5. المصدر السابق.

6. فرقة الحراسة-الاستنفار المحلّيّة هي وحدات شبه عسكريّة تتشكّل من المواطنين (وفي المعتاد يكون لدى غالبيّة المواطنين اليهود خلفيّة عسكريّة) في البلدات الإسرائيليّة وبقيادة ضابط الأمن في البلد. وهي قوّة أمنيّة صغيرة وظيفتها الأساسيّة توفير حماية أوّليّة للبلدات الإسرائيليّة في حالات الطوارئ لغاية وصول قوّات الأمن والجيش إلى البلدة. وفي المعتاد، يدير وحداتِ الحماية ضبّاطُ الأمن في البلدات الإسرائيليّة، وتكون علاقتها مباشرة مع قوّات الجيش. بعد "السابع من اكتوبر"، أُنشئت فرق حماية محلّيّة جديدة في العديد من البلدات الإسرائيليّة، لكنّها تعمل تحت قيادة الشرطة الإسرائيليّة أو المجالس البلديّة المحلّيّة.

7. عرب 48. (2024، 3 شباط). النقب: مقتل شابّ عربيّ برصاص عنصر أمن "بفرقة الاستنفار" بعد أن كان موقوفًا. عرب 48.

8. الحساب الرسميّ لشرطة إسرائيل بالعربية [@Israelpolice_Ar]. المفوَّض العامّ للشرطة، المفتّش يعقوف شبتاي: من يرغب بالتضامن وتأييد غزّة، فهو مدعوّ للصعود الآن إلى الحافلات المتّجهة إلى هناك[تغريدة]. موقع اكس.

تفعيل أنظمة الطوارئ لتسهيل الاعتقالات

في أعقاب اندلاع الحرب على غزّة، أعملت المؤسَّسة الأمنيّة والشُّرَطيّة أنظمة طوارئ تتيح اتّخاذ إجراءات مشدَّدة بحقّ المعتقَلين. وبالإمكان الادّعاء -بناءً على التجربة على أرض الواقع- أنّها موجَّهة على نحوٍ خاصّ إلى المواطنين العرب الذين اعتُقِلوا خلال فترة الحرب على غزّة، وحمْلة الملاحقة السياسيّة التي يتعرّضون لها. تتضمّن هذه الإجراءات إمكانيّة تمديد فترة احتجاز المعتقَلين لفترات طويلة، ومنعهم من الالتقاء بمحاميهم لمدّة قد تصل إلى تسعين يومًا.[9] وَفْق التعليمات الجديدة، يُمنَح رئيس دائرة التحقيق في الشاباك، أو ضابط في الجيش برتبة عقيد، صلاحيَةً بمنع التقاء المعتقَل بمحاميه لمدّة تصل إلى ثلاثين يومًا، وذلك دون الحاجة إلى موافقة من أيّ جهة قضائيّة.

وَفقًا "للمعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة"، استخدمت الحكومة منذ بداية الحرب على غزّة الصلاحيَاتِ الممنوحةَ لها في حالة الطوارئ، وسنّت عددًا من أنظمة الطوارئ، وهي أنظمة ذات صفة تشريع أوّليّ للكنيست ولكنّها تُسَنّ دون أن تجتاز عمليّةَ التشريع وموافقة الكنيست، بسبب حالة الطوارئ.[10] ولهذا السبب، وبصرف النظر عن الحاجة التي قد تبرّر استخدامها في بعض الأحيان، قد تكون أنظمة الطوارئ إجراءً خطيرًا على سلطة القانون وحقوق الإنسان. وثمّة مخاوف من أن تَستغلّ الحكومة الصلاحيَات الممنوحة بسبب حالة الطوارئ، بسبب شدّة حالة الطوارئ أو لاعتبارات غير ذات صلة، وإلحاق ضرر مفْرِط بحقوق الإنسان أو الأقلّيّات.

فعلى سبيل المثال، منذ اندلاع الحرب على غزّة في السابع من تشرين الأوّل المنصرم 2023، أقرّت الحكومة عددًا من أنظمة الطوارئ جميعها مرتبطة -بطريقة أو بأخرى- بالحرب. في الثامن من تشرين الأوّل، جرى نشر أنظمة طوارئ (جلسات الاعتقال) تخوِّلُ وزير العدل توسيع إمكانيّة عَقْد جلسات الاعتقال في المحاكم من خلال اللقاءات المرئيّة (عبْر تطبيق زوم) لا بحضور المعتقل حضورًا جسديًّا. وانتهى مفعول هذه التعديلات في الخامس عشر من تشرين الثاني. إضافة إلى هذا، أقرّت الحكومة في الرابع عشر من تشرين الأوّل أنظمة طوارئ تسمح للجيش الإسرائيليّ بتنفيذ عمليّة اختراق لأجهزة الكمبيوتر المستخدَمة لتشغيل كاميرا ثابتة، بحيث تخوّل رئيس شعبة الدفاع السيبرانيّ، أو ضابطًا آخَر برتبة مقدّم، أن ينفّذ عمليّة اقتحام وتشغيل لأجهزة الكمبيوتر الخاصّة إذا اقتضت الحالة الأمنيّة ذلك.

السلطات التشريعيّة والتنفيذيّة في خدمة القمع

في هذا القسم، نتابع التشريعات القانونيّة والسياسات والقرارات الحكوميّة التي سُنّت أو عُدِّلت منذ بداية الحرب على غزّة، لتسهيل القمع الموجَّه ضدّ المواطنين العرب في إسرائيل.

مشروع قانون حكوميّ يوسّع صلاحيَات الشرطة

ناقشت لجنة الأمن القوميّ في الكنيست، في بداية كانون الثاني المنصرم 2024، مشروع قانون "أصول المحاكمات الجنائيّة (صلاحيَات التنفيذ – الاعتقالات) (تعديل – تشديد شروط الإفراج بكفالة).[11] قدّم مشروعَ القانون رئيسُ اللجنة، تْسْفِي فوچل، من حزب "عُتْسْماهْ يِهوديت" اليمينيّ المتطرّف، وعضوُ الكنيست إلياهو رافيڤو، من حزب الليكود، وبدعم من وزير الأمن القوميّ، إيتمار بن چڤير. يرمي هذا الاقتراح الى توسيع صلاحيَة ضبّاط التحقيقات في الشرطة في فرض قيود على من يُشتبَه بهم، حتّى دون تصديق محكمة على ذلك.[12]

9. عرب 48 (2023، 30 تشرين الأوّل). "عدالة" يطالب بإلغاء أنظمة الطوارئ التي تسمح بمنع المعتقلين من مقابلة محاميهم. عرب 48.

10. موريا، چاي؛ فوكس عامير؛ بنبنيستي دافنا. (2023، 19 تشرين الأوّل). أنظمة الطوارئ في حرب "السيوف الحديديّة". المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. [بالعبريّة]

11. الكنيست: لجنة الكنيست للأمن القوميّ. (2024، 8 كانون الثاني). لجنة الأمن القوميّ رفضت طلب الحكومة انتظار نتائج لجنة دوتان وتعزيز التشريعات الحكوميّة بشأن توسيع صلاحيَات الشرطة لتشديد شروط الكفالة. موقع لجنة الأمن القوميّ في الكنيست. [بالعبريّة]

12. عرب 48. (2024، 17 كانون الثاني). مشروع قانون حكوميّ يوسّع صلاحيَات الشرطة لقمع المواطنين العرب. عرب 48.

جاء في الشرح، الملحق باقتراح القانون، أنّ هدف القانون هو توسيع صلاحيّات الشرطة في التعامل مع المشتبَه بهم من المجتمع العربيّ؛ إذ ثمّة "جرائم قتل، واعتداء، وإطلاق نار، ومواجهات وخرق النظام العامّ تتكرّر يوميًّا في النقب والمدن المختلَطة والمجتمع العربيّ. ومشروع القانون هذا يرمي إلى تزويد شرطة إسرائيل وجهاز إنفاذ القانون بأدوات أقوى في الحرب ضدّ الجريمة".[13]

يمنح مشروع القانون صلاحيّات لضابط تحقيق في الشرطة بإبعاد "مشتبَه به" من بلدة أو منطقة سكنه لمدّة تسعين يومًا، عوضًا عن خمسة عشر يومًا يسمح بها القانون الحاليّ. كذلك يمدّد فترة منع "مشتبَه به" من الاتّصال بأشخاص معيَّنين من ثلاثين إلى تسعين يومًا، ومضاعفة أيّام الاعتقال المنزليّ من خمسة عشر إلى ثلاثين يومًا. وتسمح الصلاحيّات، حسب مشروع القانون، بفرض القيود على مشتبَه به بمخالفة تكون عقوبة السَّجن بسببها ثلاث سنوات على الأقلّ، وبضمن ذلك مخالَفة إغلاق شوارع، أي ضدّ متظاهرين. وحسب مشروع القانون، بإمكان ضابط تحقيقات أن يحوّل "مشتبهًا به" إلى اعتقال منزليّ لمدّة خمسة عشر يومًا، عوضًا عن خمسة الأيّام التي يسمح بها القانون حاليًّا.

اقتراح القانون يحاول استغلال الزيادة الكبيرة في انتشار الجريمة في المجتمع العربيّ، وحالة الطوارئ نتيجة الحرب على غزّة، لتمرير قانون يرمي إلى توسيع صلاحيّات الشرطة في الاعتقالات، بغية ردع المجتمع العربيّ عن المشاركة في مظاهرات أو احتجاجات على الحرب، كما يلمّح مقدِّم اقتراح القانون.

قوانين وقرارات لتقييد وسائل الإعلام واستهلاك الإعلام

إقرار قانون يجرّم مشاهدة "محتوى مؤيّد للإرهاب"

كجزء من سياسات تقييد حرّيّة التعبير عن الرأي والسيطرة على الرواية الرسميّة للحرب وعلى الوعي، قرّرت الحكومة تقييد استهلاك الإعلام ومَصادر المعلومات، وذلك عن طريق تجريم مشاهَدة ما تسمّيه "المحتوى المؤيِّد للإرهاب". فقد صدّقت الكنيست، في الثامن من تشرين الثاني المنصرم، بالقراءة الثالثة، على اقتراح "قانون مكافحة الإرهاب (التعديل 9 - أمر مؤقّت)، 2023"،[14] الذي اقترحه وزير الاتّصالات وفيه يجرّم مشاهَدة "المحتوى المؤيِّد للإرهاب".[15]

وَفقًا للقانون، في الإمكان الحكم على أيّ شخص تَثبت إدانته بارتكاب هذه الجريمة، أي "استهلاك محتوًى إرهابيّ" عبْر متابعة مواقع إنترنت معرَّفة بأنّها تابعة لمنظَّمات إرهابيّة، بالسَّجن لمدّة عام واحد. ويُشار إلى أنّ القانون لا ينطبق على أيّ شخص يشاهد هذا النوع من المحتوى "على نحوٍ عشوائيّ وبحسن نيّة، أو لسبب مشروع".[16]

لا تكتفي السلطات الإسرائيليّة بقمع حرّيّة الإعلام والصحافة والتعبير عن الرأي، بل لقد بادرت النيابة إلى تجريم ومقاضاة استعمال الآيات القرآنيّة في منشورات على شبكات التواصل أيضًا. فقد أعدّت النيابة العامّة الإسرائيليّة، في بداية نيسان الماضي، وثيقة تتضمّن تعليمات بشأن فتح تحقيق وتقديم لائحة اتّهام ضدّ مواطنين عرب نشروا في حساباتهم في الشبكات الاجتماعيّة منشورًا تضمَّنَ الكلمةَ "شهيد" أو آيةً قرآنيّة أو دعوةً أو مناجاةً لله. وبحسب التعليمات في وثيقة النيابة، استخدام الكلمة "شهيد" لوصف "شخص قُتِل خلال تنفيذ عمل إرهابيّ أو بَعده، بالإمكان النظر إلى هذا الوصف على أنّه دعم ومديح وتأييد للعمل الإرهابيّ، من خلال البحث في الظروف التي صدر فيها المنشور".[17]

13. برينر، يهوشواع. (2024، 17 كانون الثاني). التحالف الحكوميّ يطرح مشروع قانون من شأنه توسيع صلاحيّات الشرطة لتقييد حركة المشتبَه بهم. هآرتس. [بالعبريّة]

14. اقتراح تعديل 9 - أمر مؤقّت، لقانون مكافحة الإرهاب. (2023، 25 تشرين الأوّل). مجمَّع اقتراحات القوانين في موقع الكنيست. [بالعبريّة]

15. سيفان، حيلائي. (2023، 8 تشرين الثاني). الكنيست يقرّ قانونًا يفرض سَجنًا لمدّة عام بسبب استهلاك دائم لمضامين إرهابيّة. واينت. [بالعبريّة]

16. المصدر السابق.

17. عرب 48. (2024، 16 نيسان). النيابة الإسرائيليّة وضعت قواعد لتجريم منشورات تشمل كلمة شهيد وآيات قرآنيّة. عرب 48.

قوانين وقرارات لإغلاق وسائل الإعلام

في العشرين من تشرين الأوّل المنصرم، صدّقت الحكومة الإسرائيليّة على أنظمة طوارئ يُبتغى منها إغلاق وسائل إعلام وقنوات فضائيّة بادّعاء أنّها "تستهدف أمن الدولة"، وفي أعقاب ذلك صدّقت الحكومة على إغلاق مكاتب شبكة "الجزيرة" ومنعها من البثّ من إسرائيل. بَيْدَ أنّ مجلس الوزراء المصغَّر أجّل إقرار القرار، ولم يغلق مكاتب الجزيرة مبقيًا إيّاه أداة للضغط على القناة.[18] وفي بداية أيّار المنصرم 2024، عادت الحكومة فأقرّت إغلاق مكاتب الجزيرة، وفعلًا جرى إغلاقها مباشرة بعد اتّخاذ القرار في جلسة الحكومة يوم الخامس من أيّار المنصرم.[19] إضافة إلى هذا، صدّق مجلس الوزراء المصغَّر للشؤون السياسيّة والأَمنيّة في الثالث عشر من تشرين الثاني المنصرم 2023، على قرار إيقاف عمل شبكة "الميادين" الإعلاميّة في إسرائيل. وحسب بيان مشترك لوزير الأمن الإسرائيليّ يوآف چالانت، ووزير الاتّصالات شلومو كرعي، جاء هذا الاقتراح لأنّ قناة "الميادين" تضرّ بِـ "أمن إسرائيل".[20]

قوانين لإحكام السيطرة على جهاز التعليم العربيّ

صدّقت لجنة التربية والتعليم في الكنيست، بداية كانون الثاني المنصرم 2024، على اقتراح قانون "منع توظيف أعضاء هيئة التدريس وحرمان المؤسّسات التعليميّة من الميزانيّة، بسبب التماهي مع عمل إرهابيّ أو منظَّمة إرهابيّة (تعديلات تشريعيّة)"،[21] يرمي إلى فرض رقابة على المعلّمين والمعلّمات بادّعاء مكافحة "الإرهاب"، وإحكام السيطرة على جهاز التربية والتعليم العربيّ. ويقضي القانون الجديد بإقصاء موظّف وفصله إداريًّا -وليس من خلال قرار محكمة- من جهاز التربية والتعليم، إذا ثبت أنّه يتماهى مع "الإرهاب"، أو يؤيّد نضالًا مسلَّحًا تمارسه دولة عدوّ أو تنظيمٌ مُعادٍ لإسرائيل.[22] كذلك يمنح القانون الجديد إمكانيّة منع تحويل ميزانيّة لأيّ مؤسّسة تعليميّة أهليّة وَفقًا لرأي وزير التربية والتعليم إذا ثبت أنّ طاقم المدرسة يتماهى مع "منظّمة إرهابيّة" أو "عمل إرهابيّ".

في التاسع والعشرين من كانون الثاني المنصرم، أقرّت الكنيست اقتراح القانون بالقراءة الأولى، وجرى إقرار القانون في لجنة التربية والتعليم في الكنيست في الرابع عشر من شباط المنصرم تحضيرًا لإقراره بالقراءتين الثانية والثالثة في هيئة الكنيست العامّة.[23]

وقدّم مقترَحَ القانون عضوُ حزب "الليكود" عميت هليڤي، ودمجه مع مقترَح شبيه قدّمه تسڤيكا فوچل عضو حزب "عُتْسْماه يِهوديت" في العام الماضي. وشدّد ممثّل وزارة القضاء على ضرورة إجراء تعديلات قبل القراءتين الثانية والثالثة للقانون، كما سبق لممثّل وزارة التربية والتعليم إبداءُ معارضته لتشريع هذا القانون، مبيّنًا أنّ التعاون قائم مع أجهزة الأمن، وأنّ العلاقة بين وزارة التربية والتعليم وجهاز الأمن العامّ ("شاباك") متينة، قائلًا إنّ "علاقتنا مع الشاباك متينة ونتلقّى معلومات عينيّة منه وَفقًا للحاجة".[24]

18. عرب 48. (2023، 20 تشرين الأول). الاحتلال يصادق على إغلاق مكاتب شبكة "الجزيرة" في إسرائيل. عرب 48.

19. موقع روسيا اليوم باللغة بالعبريّة. (2024، 5 أيّار). حكومة نتنياهو تقرّر إغلاق مكاتب "الجزيرة" في إسرائيل. روسيا اليوم.

20. أيخنير، إيتمار. (2023، 13 تشرين الثاني). الكابينيت أقرّ إغلاق قناة الميادين: منصّة لحزب الله. موقع واينت الإخباريّ. [بالعبريّة]

21. الكنيست: أخبار الكنيست. (2024، 23 كانون الثاني). لجنة التربية تقرّ بالقراءة الأولى: منع تشغيل أعضاء هيئة التدريس الذين يدعمون الإرهاب. موقع لجنة التربية والتعليم في الكنيست. [بالعبريّة]

22. عرب 48. (2024، 28 كانون الثاني). قانون جديد لإحكام السيطرة على جهاز التربية والتعليم العربيّ. عرب 48.

23. الكنيست: أخبار الكنيست. (2024، 14 شباط). لجنة التربية والتعليم تناقش مشروع قانون يحظر تشغيل المعلّمين الذين يدعمون الإرهاب. موقع لجنة التربية والتعليم في الكنيست. [بالعبريّة]

24. المصدر السابق.

في مقابلة لموقع "عرب 48" وضّح رئيس لجنة متابعة قضايا التعليم العربيّ، د. شرف حسّان، أنّه "في هذا القانون توجد أمور كثيرة غير واضحة وضبابيّة، مثلًا تفسير الإرهاب أو دعم عمل إرهابيّ. ففي الجانب القضائيّ يريدون تفسير هذه النقاط، بينما المبادرون لاقتراح القانون يسعَوْن لإبقاء التفسير فضفاضًا كي يتمكّنوا من إدخال آراء سياسيّة تناقض مواقفهم هم، أو وَفقًا لتفسيرهم هم، ونحن نلاحظ اليوم أنّ مصطلح الإرهاب يمكن أن يكون فضفاضًا إلى حدّ أنّ الدعوة لوقف حرب أو حلّ سلميّ يتحوّل إلى إرهاب! وحتّى مواقف إنسانيّة ترفض المساس في المدنيّين تُفسَّر بأنّها إرهاب. وزارة القضاء تريد تعريفًا واضحًا واليمين يريده فضفاضًا".[25]

قمع حرّيّة التعبير عن الرأي

منذ اليوم الأوّل لاندلاع الحرب على بلدات الجنوب، بدأت المؤسَّسة الأمنيّة باعتماد سياسات القمع والترهيب لإخراس الأصوات الرافضة للحرب وقتل الأبرياء والأطفال، ولمنع أيّ احتجاجات في المجتمع العربيّ ضدّ الحرب. شنّت حملة ملاحقة واسعة داخل المجتمع العربيّ، وباتت كلّ مقولة أو تصريح أو تغريدة في مواقع التواصل الاجتماعيّ تعبّر عن موقف مبدئيّ مُعارِض للحرب، وضدّ قتل المدنيّين، أو تتعاطف مع سكّان غزّة، أطفالًا ونساءً وشيوخًا، تُعَدُّ موقفًا داعمًا لحماس وذريعة للتحقيق والاعتقال من قِبل الشرطة والمخابرات الداخليّة ("شاباك").

تبدّى هذا بالقيام بحملات توقيف للعديد من المواطنين العرب بتهمة دعم الإرهاب أو تأييد حماس. فقد اعتقلت الشرطة العشرات من المواطنين العرب بحجّة نشر تغريدات داعمة لغزّة أو متعاطفة مع أهلها. منهم قيادات سياسيّة محلّيّة مثل د. عامر الهزيّل المرشّح لرئاسة بلديّة رهط،[26] والناشط السياسيّ يوآف بار،[27] وفنّانون كالفنّانة دلال أبو آمنة،[28] والممثّلة ميساء عبد الهادي،[29] على سبيل المثال، ومنهم أئمّة مساجد، وأعضاء في الطواقم الطبّيّة يعملون في المستشفيات الإسرائيليّة.

في معظم الحالات، كان التوقيف لعدّة أيّام يُطْلَق بعدها سراحُ المعتقلين دون تقديم لوائح اتّهام، ولم تُقدَّم لوائح اتّهام إلّا في حالات قليلة جدًّا، كما في حالة الممثّلة ميساء عبد الهادي،[30] وهو ما يوضّح أنّ الاعتقالات كانت للترهيب والإخراس ونابعة من عنصريّة المؤسَّسة الأمنيّة، راميةً إلى تجريم تضامن الفلسطينيّين في الداخل مع أبناء شعبهم، وإلى تجريم موقف إنسانيّ وأخلاقيّ ضدّ الحرب.

نشر مركز عدالة في السابع والعشرين من تشرين الأوّل 2023، بالتعاون مع هيئة الطوارئ العربيّة المنبثقة عن لجنة المتابعة العليا، تقريرًا وثّق فيه مئة وإحدى وستّين حالة لإجراءات قانونيّة جنائيّة تجاه مواطنين عرب، منذ السابع من تشرين الأوّل 2023، وذلك على "خلفيّة تعبيرهم عن آرائهم في ما يخصّ الأحداث الجارية في البلاد".[31] وقد تراوحت الإجراءات القانونيّة بين استدعاء إلى تحقيق، واعتقال، وتقديم لوائح اتّهام وطلبات اعتقال حتّى انتهاء الإجراءات القانونيّة، واستدعاء "لمحادثات تحذيريّة" من قِبل الشرطة أو جهاز الأمن العامّ ("الشاباك"). وَفقًا لتقرير عدالة، كان ثمّة ثمانٍ وخمسون حالة اعتقال وتحقيق تمحورت حول منشورات على مواقع التواصل الاجتماعيّ. وكانت هناك اثنتان وعشرون حالة اعتقال على أثر المشارَكة في وقفات احتجاجيّة.[32] بلغ عدد الإقالات من أماكن العمل -وَفقًا لتقرير

25. عرب 48، ملاحظة هامشيّة رقم 22.

26. عرب 48. (2023، 14 تشرين الأوّل). تمديد اعتقال المرشَّح لبلديّة رهط عامر الهزيّل حتّى الإثنين المقبل. عرب 48.

27. عرب 48. (2023، 30 تشرين الأوّل). إطلاق سراح يوآف بار من حيفا. عرب 48.

28. عرب 48. (2023، 17 تشرين الأوّل). تمديد اعتقال دلال أبو آمنة لغاية الغد. عرب 48.

29. عرب 48. (2023، 29 تشرين الأوّل). تقديم لائحة اتّهام ضدّ الممثّلة ميساء عبد الهادي. عرب 48.

30. المصدر السابق.

31. مركز عدالة. (2023، 27 تشرين الأوّل). رصد "عدالة" لانتهاكات الحرب: مئات الحالات من الملاحَقات متعدّدة الأشكال للمواطنين الفلسطينيّين. عدالة.

32. المصدر السابق.

لجنة الطوارئ العربيّة- اثنتين وثمانين حالة. وقد أُطلق سراح معظم الأشخاص الذين حُقِّق معهم أو اعتُقِلوا فورًا بعد التحقيق، ضمن وضع شروط مقيِّدة نحو: الحبس المنزليّ؛ الإبعاد؛ الكفالات والضمانات الماليّة. إلى جانب ذلك، قُدّمت إحدى عشرة لائحة اتّهام ضدّ مواطنين فلسطينيّين على خلفيّة منشورات على مواقع التواصل الاجتماعيّ. جميع لوائح الاتّهام تشمل مخالفات بحسب قانون مكافحة الإرهاب الذي صُدِّقَ عليه عام 2016، نحو: "التحريض على الإرهاب"؛ "التماهي مع منظَّمة إرهابيّة"...

في الرابع عشر من تشرين الثاني المنصرم 2023، نشر مركز عدالة تفاصيل إضافيّة بشأن حملة الاعتقالات والتحقيق والمحادثات التحذيريّة التي قامت بها الشرطة لغاية الثالث عشر من تشرين الثاني المنصرم 2023 تجاه المجتمع العربيّ،[33] وأوضحت أنّ العدد ارتفع إلى قرابة مئتين وخمسين حالة، وقُدّمت ستٌّ وسبعون لائحة اتّهام، بتهم الدعم أو التماهي مع منظّمة معرَّفة بالقانون الإسرائيليّ بأنّها منظَّمة إرهابيّة أو التحريض على الإرهاب.

تشير هذه المعطيات إلى وجود استسهال في اعتقال مواطنين عرب بذريعة التحريض أو دعم الإرهاب والتماهي مع حركة حماس، لكن سرعان ما يتّضح أنّ الادّعاءات غالبيّتها سياسيّة، وأنّ الهدف من الاعتقالات أو التوقيف هو الترهيب والإخراس -ولا سيّما في ما يخصّ الشخصيّات المؤثّرة- وردع المجتمع العربيّ.

قمع أعضاء كنيست

لا تكتفي السلطة التشريعيّة والتنفيذيّة بسَنّ قوانين تقمع حرّيّة التعبير عن الرأي المُعارِض للحرب، بل حاولت كذلك إقصاء النائب عوفِر كاسيف (من الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة) من الكنيست بسبب توقيعه على عريضة تدعم تقديم إسرائيل إلى محكمة العدل الدوليّة بتهمة ارتكابها جرائم حرب. ما إن وقّع النائب كاسيف على الوثيقة، في نهاية كانون الثاني المنصرم 2024، حتّى أخذ يتعرّض من بعض أعضاء الكنيست من الأحزاب اليهوديّة كافّة إلى موجة من التحريض والتهجُّم عليه، مطالِبين بطرده من الكنيست. وفعلًا وقّع أكثر من تسعين عضو كنيست على اقتراح قانون لطرد كاسيف من الكنيست وَفقًا لقانون "إقصاء عضو كنيست" الذي يمكّن الكنيست من إقصاء أحد أعضائه بموافقة تسعين عضو كنيست.[34] وقد أقرّت لجنة الكنيست اقتراح القانون بأغلبيّة أربعة عشر عضو كنيست ومعارضة عضوين فقط (من الأحزاب العربيّة) في الثلاثين من كانون الثاني المنصرم 2024.[35] بَيْدَ أنّ اقتراح القانون سقط في القراءة الأولى بعد أن صوّت لصالحه خمسة وثمانون عضو كنيست في التاسع عشر من شباط الماضي،[36] بينما المطلوب لتمرير هذا القانون دعم تسعين عضو كنيست.

الجبهة الديمقراطيّة وضّحت على أثر محاولة إقصاء النائب كاسيف أنّ "التصويت على عزل النائب كاسيف هو استهداف غير مسبوق لا لكاسيف وحده وإفراغ حصانته البرلمانيّة من أيّ مضمون حقيقيّ، وإنّما هو هجمة شرسة على شريحة كاملة من المواطنين، هي أقلّيّة سياسيّة مضطهَدة، اختارت النائب كاسيف ليمثّلها في البرلمان. وإخراس كاسيف يوازي إخراسها، وهو مسّ غير قانونيّ بحقّها الأساس في التصويت والترشُّح، ناهيك عن الأضرار الجسيمة لحرّيّات بديهيّة كحرّيّة التعبير". وحذّرت الكتلة "من إسقاطات القرار على الحيّز الديمقراطيّ المحدود أصلًا وعلى الحلبة السياسيّة المشتعلة بفعل سياسات الحرب".[37]

33. مركز عدالة. (2023، 14 تشرين الثاني). حول التحقيقات، الاعتقالات ولوائح الاتّهام لفلسطينيّي الداخل. عدالة.

34. عرب 48. (2024، 30 كانون الثاني). أغلبيّة في لجنة الكنيست توافق على عزل النائب كاسيف. "إجراء غير قانونيّ". عرب 48.

35. أدمنكير، ياكي. (2024، 30 كانون الثاني). الحسم ينتقل إلى الهيئة العامّة في الكنيست- لجنة الكنيست تُقِرّ إبعاد كاسيف من الكنيست. موقع وللا. [بالعبريّة]

36. الكنيست: أخبار الكنيست. (2024، 19 شباط). الهيئة العامّة في الكنيست ترفض اقتراح لجنة الكنيست بشأن إنهاء ولاية عضو الكنيست عوفر كاسيف. موقع الكنيست: أخبار الكنيست. [بالعبريّة]

37. عرب 48، مصدر 34.

منع المظاهرات والفعّاليّات السياسيّة المعارِضة للحرب

في موازاة قمع حرّيّة التعبير عن الرأي ومحاولات إخراس أيّ موقف متضامن مع الأهل في غزّة، قامت المؤسّسة الأمنيّة بمنع وقمع تظاهرات رافضة للحرب، إمّا بالتهديد بمنع إجراء التظاهرة وإمّا بقمع التظاهرة إن جَرَتْ.

بعد ثلاثة أسابيع من بداية الحرب على غزّة، نُظِّمت في مدينة أمّ الفحم تظاهرة ضدّ الحرب بمشاركة عشرات المواطنين. لم تمنع الشرطة إجراء التظاهرة كما فعلت في بلدات أخرى عبْر تهديد المنظِّمين أو اعتقالهم قبل التظاهرة، بل اختارت أن تفضّ التظاهرة بعد مرور وقت قصير على انطلاقها. وقد قامت الشرطة باستعمال العنف لفضّ المظاهرة واعتقلت أحد عشر شخصًا من المشاركين.[38]

في مشهد يوضّح مشاركة الجهاز القضائيّ في ممارسات الإخراس والترهيب، مدّدت المحكمة اعتقال المتظاهرين بيوم واحد، وذلك دون عَقْد مداولات ومرافعة في الجلسة.[39] بعد يومين من الاعتقال، أطلقت المحكمة سراح تسعة من المعتقلين وأبقت على اثنين،[40] هما المحامي أحمد خليفة والناشط السياسيّ محمّد جبارين، وقدّمت بعد ذاك لوائح اتّهام ضدّهما بتهمة التحريض، وتهديد أمن الدولة، والتماثل مع تنظيم إرهابيّ.[41] بعد بضعة أيّام، قدّمت النيابة العامّة تصريح مدّعٍ عامّ تمهيدًا لتقديم لائحة اتّهام ضدّهما. وقامت المحكمة بعدئذٍ بتمديد الاعتقال عدّة مرّات.

في منتصف كانون الثاني، أصدرت محكمة الصلح في حيفا قرارًا بالإبقاء على المعتقَلين رهن الاعتقال حتّى نهاية الإجراءات القانونيّة، وبهذا قبلت الاستئناف الذي قدّمته النيابة على قرار المحكمة قبل ذلك بإطلاق سراح المحامي أحمد خليفة بشروط مقيِّدة، ورفضت بدائل الاعتقال التي اقترحها طاقم الدفاع عن المعتقلين.

علّق مركز عدالة الذي ترافع عن المعتقَلين على قرار المحكمة، الذي صدر بعد ثلاثة أشهر من الاعتقال، بقوله: "هذه أوّل مرّة يتمّ فيها تمديد اعتقال لفترة طويلة جدًّا كهذه ضدّ معتقلين في مظاهرة، وإبقاء المعتقلين قيد الاعتقال حتّى إتمام الإجراءات على خلفيّة هتافات أُطلِقتْ فيها، وذلك في ظلّ سياق عامّ أوسع هو كذلك غير مسبوق. نخشى من تداعيات هذا القرار الذي يشكّل استهدافًا مباشرًا للخطاب الفلسطينيّ العامّ ويصعّد من الملاحقات السياسيّة للناشطين والسياسيّين الفلسطينيّين في الداخل ويمهّد لإحكام القبضة البوليسيّة على المجتمع الفلسطينيّ واتّباع سياسة تكميم الأفواه".[42] وقد قامت المحكمة العليا، بداية شباط المنصرم 2024، بقبول استئناف المحامي أحمد خليفة وأمرت بإطلاق سراحه بعد أربعة أشهر من الاعتقال، بشروط مقيِّدة من بينها إبعاده عن مدينة أمّ الفحم.[43]

كذلك حظرت الشرطة عَقْد اجتماعات لمثقَّفين وأكاديميّين عرب ويهود دعت إليها لجنة المتابعة العليا.[44] ورفضت الشرطة الإسرائيليّة كلّ الطلبات التي قدّمتها لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة لإجراء تظاهرات، وحظرت إجراء وقفات احتجاجيّة تستوفي شروط القانون ولا تحتاج إلى موافقة رسميّة من الشرطة، بذرائع مُفادُها أنّ كلّ هذا يشكّل تهديدًا للأمن والسلامة العامّة، أو بذريعة عدم وجود قوّات شرطة كافية لمرافقة المظاهرات. بغية منع إقامة إحدى هذه الوقفات، اعتقلت الشرطة الإسرائيليّة رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة، محمّد بركة، قُبَيْل موعد الوقفة الاحتجاجيّة، وعددًا من القيادات السياسيّة لعدّة ساعات.[45]

---

38. عرب 48. (2023، 20 تشرين الأوّل). تمديد اعتقال 11 شخصًا من المتظاهرين في أمّ الفحم دون مرافعة. عرب 48.

39. المصدر السابق.

40. عرب 48. (2023، 20 تشرين الأوّل). أمّ الفحم: تسريح معتقلين وتمديد اعتقال آخرين إثر قمع المَسيرة المندِّدة بالعدوان على غزّة. عرب 48.

41. عرب 48. (2023، 2 تشرين الثاني). تصريح ادّعاء ضدّ محمّد طاهر جبارين وآخر وتمديد اعتقالهما لغاية الإثنين. عرب 48.

42. مركز عدالة. (2024، 16 كانون الثاني). القرارات الصادرة بحقّ معتقلَيْ مظاهرة أمّ الفحم: ظاهرة غير مسبوقة قانونيًّا. مركز عدالة.

43. عرب 48. (2024، 9 شباط). بعد اعتقاله نحو 4 شهور: الإفراج عن المحامي أحمد خليفة من أمّ الفحم. عرب 48.

44. خوري، جاكي. (2023، 26 تشرين الأوّل). ألغى صاحب قاعة مؤتمرًا يهوديًّا عربيًّا بعد أن قالت الشرطة إنّه ستكون هناك "عواقب". هآرتس. [بالعبريّة]

45. عرب 48. (2023، 9 تشرين الثاني). إطلاق سراح رئيس لجنة المتابعة محمّد بركة وقيادات عربيّة. عرب 48.

تنامي خطاب العنصريّة والتحريض على الفلسطينيّين

التحريض والعنصريّة على شبكات التواصل

حالة الطوارئ في الحرب وفّرت الجوّ المريح لتصعيد التحريض على المواطنين العرب، من خلال شبكات التواصل الاجتماعيّ التي تحوّلت إلى حلبة حرّة دون رقابة أو محاسبة، في كلّ ما يتعلّق بالتحريض والعنصريّة تجاه المواطنين العرب.

متابعة شبكات التواصل الاجتماعيّ التي يقوم بها "مركز حملة"، المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ، والتي تعمل على مناصرة الحقوق الرقْميّة الفلسطينيّة، وثّقت منذ بداية الحرب على غزّة حتّى الثامن عشر من تشرين الأوّل 2023، في "مؤشّر العنف"، قرابة مئة وثلاثة آلاف خطاب كراهيَة وتحريض ضدّ الفلسطينيّين على وسائل التواصل الاجتماعيّ باللغة العبريّة، من مجْمل مئة وعشرين ألف محتوى جرى رصده منذ السابع من تشرين الأوّل حتّى الثامن عشر من الشهر نفسه. انتشرت غالبيّة هذه الخطابات على منصّة "إكس"، المنصّة التي ما زالت تسمح بانتشار المحتوى الضارّ دون أيّ متابعة حقيقيّة. وتنوّعت الخطابات المرصودة متراوحة بين خطابات مبنيّة على أُسُس سياسيّة بنسبة 63%، وأُسُس عِرْقيّة بنسبة 36%، وخطابات عنف مبنيّة على الأسس الجندريّة، والدينيّة، وغيرها.[46]

وبحسب "مركز حملة"، بلغ عدد الحالات العنيفة أو خطاب الكراهيَة، المصنَّفة بواسطة النموذج اللُّغويّ،[47] 481,131 حالة جرى توثيقها من السادس من تشرين الأوّل حتّى السادس والعشرين من الشهر نفسه رُصِدت من خلال البرمجيّات الإلكترونيّة،[48] بينما بلغ عدد حالات خطاب العنصريّة حتّى الرابع عشر من تشرين الثاني -وَفقًا لِـ "مؤشّر العنف"- قرابة مليون حالة خطاب كراهيَة وتحريض موجَّهة ضدّ الفلسطينيّين/ات والمناصرين/ات للحقوق الفلسطينيّة على منصّات التواصل الاجتماعيّ باللغة العبريّة، وما زالت تنتشر انتشارًا هائلًا في خضمّ الأحداث السياسيّة المتصاعدة في المنطقة التي بدأت في السابع من تشرين الأوّل المنصرم. وقد تنوّعت خلفيّة هذه الخطابات؛ إذ كانت 68% من الخطابات مبنيّة على أُسُس سياسيّة، وَ29% كانت مبنيّة على أُسُس عرقيّة، فضلًا عن خطابات العنف المبنيّة على أُسُس جندريّة ودينيّة وغيرها.[49]

التحريض والعنصريّة الجماهيريّة

خطاب الكراهيَة والتحريض تجاه المواطنين والمجتمع العربيّ طال كذلك شخصيّاتٍ وأحزابًا عربيّة، في ما يسمَّى البلدات المختلطة التي يعيش فيها سكّان يهود وعرب معًا. على سبيل المثال، تعرَّضَ المواطنون العرب والقيادات السياسيّة العربيّة في مدينة "نوف هَجَليل"، المحاذية لمدينة الناصرة، إلى حملة تحريض قادتْها جهات يهوديّة متطرّفة سياسيًّا في المدينة. فقد كان ثمّة تحريض ضدّ عضو البلديّة العربيّ د. رائد غطّاس وضدّ القائمة العربيّة المشترَكة، ووُصِف بأنّه "داعم للإرهاب"، بسبب وجود صور قديمة على حسابه في الفيسبوك وخلفه العلَم الفلسطينيّ. وطالبت المجموعات اليهوديّة المتطرّفة طرده من المدينة. إلى هذا ينضاف نشْر فيديو يُثْني على العنصريّ كهانا ويمجّده وهو يحرّض على العرب، وكُتِبتْ تحت الفيديو العبارةُ "كهانا كان مُحِقًّا دائمًا".[50]

46. مركز حملة. (2023، 19 تشرين الأوّل). مؤشّر العنف" في مركز "حملة" يوثّق 103 ألف خطاب كراهيَة وتحريض ضد الفلسطينيّين على وسائل التواصل الاجتماعيّ". مركز حملة.

47. يعمل بالاعتماد على الذكاء الاصطناعيّ لرصد انتشار خطابات الكراهيَة والتحريض والعنف على منصّات التواصل الاجتماعيّ باللغة العبريّة.

48. عرب 48. (2023، 26 تشرين الأوّل). مدير مركز "حملة": خطابات كراهيَة وتحريض غير مسبوقة لقتل العرب في إسرائيل. عرب 48.

49. مركز حملة. (2023، 14 تشرين الثاني). 37 يومًا على بداية التصعيد، أكثر من مليون خطاب كراهيَة وتحريض ضدّ الفلسطينيّين. مركز حملة.

50. عرب 48. (2023، 12 تشرين الأوّل). تحريض ضدّ العرب في "نوف هَجَليل". عرب 48.

التحريض والعنصريّة في أماكن العمل

على غرار أزمات أمنيّة وتوتُّرات سياسيّة سابقة، يترجَم في كثير من الحالات تحريض وعنصريّة المجتمع الإسرائيليّ تجاه المواطنين العرب عبْر ما يجري في أماكن العمل. ففي تقرير لصحيفة "ذي ماركر" نُشِر نهايةَ تشرين الأوّل 2023، يوضّح فيه ارتفاع العنصريّة والتهجُّم على العمّال العرب بعد أحداث السابع من ذاك الشهر، من بينهم سائقو حافلات عرب في البلدات الإسرائيليّة وعمّال عرب في المتاجر الإسرائيليّة. فقد وجد سائقو الحافلات والعاملون في شبكات التسويق أنفسهم في طليعة مواجهة العنصريّة في أماكن العمل، ممّا اضطرّ كثيرين منهم إلى التغيُّب عن أماكن عملهم، وَفقًا لِما وردَ في الصحيفة.[51] أفادت الصحيفة أنّ نحو 60% فقط من سائقي الحافلات العرب الذين يسكنون في المثلّث والجليل استمرّوا في الذهاب الى أماكن العمل.

مع بداية الحرب خرج رئيس بلديّة "رُوشْ هَعايِنْ" (في وسط البلاد) بفيديو يطالب فيه بطرد العمّال العرب (من فلسطينيّي الداخل) من ورشات العمل والبناء في مركز البلاد. على أثر نشر هذا الفيديو، توجَّهَ رجل أمن إلى إحدى ورشات البناء في المدينة وطالب أصحابَ العمل بطرد العمّال العرب.[52]

هذا الحادث لم يكن وحيدًا أو شاذًّا في المشهد الإسرائيليّ. فقد نشرت نقابة العمّال العرب في مدينة الناصرة معطيات بشأن طرد العمّال العرب من أماكن العمل خلال أوّل أسبوعين من الحرب على غزّة، ووضّحت أنّها تابعت سبعًا وثلاثين (37) حالة فصل من العمل فصلًا نهائيًّا، بسبب منشورات على مواقع التواصل تُظهِر تعاطفًا مع الأطفال والنساء الذين تحت الأنقاض في غزّة، وكذلك رصدت دعوة الكثيرين من العمّال العرب إلى لجان الطاعة بمجرّد كتابة كتابات بسيطة جدًّا؛ إذ باتوا يَعتبرون أيّ تعبير تماثُلًا مع منظّمات إرهابيّة -على نحوِ ما يدّعي المشغِّلون.[53]

هذه الملاحقات طالت كذلك القِطاع الصحّيّ، والتعليم، والرياضة، وقِطاع التقنيّات الحديثة (الهايتك). على سبيل المثال، بعد مرور عشرة أيّام على بداية الحرب، أوقفت وزارة الصحّة الإسرائيليّة ممرّضة عربيّة عن عملها بادّعاء أنّها "نشرت مضامين تحتوي على تصريحات قوميّة وعنصريّة تدعم الأعمال الإرهابيّة القاتلة التي حدثت يوم السبت السابع من أكتوبر".[54]

في نهاية تشرين الأوّل، تعرّضت معلّمة من بلدة عرعرة في منطقة المثلّث إلى حملة تحريض من متطرّفين يهود على شبكة التواصل الاجتماعيّ. نظّم هؤلاء تظاهرة مقابل المدرسة التي تعمل فيها المعلّمة في مدينة "حريش" المقامة على أراضي وادي عارة، إذ وصلت مجموعة من المتطرّفين اليهود إلى المدرسة التي تدّرس فيها المعلّمة منذ عدّة سنوات، وأطلقوا هتافات ضدّ العرب والمعلّمة، فيما قرّرت إدارة المدرسة تعليق عمل المعلّمة.[55] وجاءت حملة التحريض بسبب نشر المعلّمة صورًا يظهر فيها أطفال ضحايا الحرب من قِطاع غزّة.

التحريض ضدّ رياضيّين عرب

ملاحَقة العرب بسبب منشورات ضدّ الحرب طالت كذلك لاعبي كرة قدم في فرق إسرائيليّة. فقد قام فريق "مكابي حيفا" باستدعاء اللاعب ضياء سبع لجلسة استماع بسبب منشور نشرته زوجته على موقع الإنستجرام، كتبت فيه أنّه

51. شميل، دانيال؛ سپولطر، سيمي. (2023، 24 تشرين الأوّل). شتائم وتهديدات ورشق السائقين بالحجارة: العنصريّة ضدّ العمّال العرب بلغت ذروتها. ذي ماركر. [بالعبريّة]

52. عرب 48. (2023، 18 تشرين الأوّل). العمّال العرب.. ضحايا الكراهيَة والعداء على خلفيّة الحرب على غزّة. عرب 48.

53. عرب 48. (2023، 12 تشرين الأوّل). "طوفان الأقصى: عشرات أوامر الفصل لعمّال عرب بادّعاء "دعمهم للإرهاب". عرب 48.

54. عرب 48. (2023، 11 تشرين الأول). إيقاف ممرّضة عن العمل بادّعاء "نشر مضامين قوميّة وعنصريّة". عرب 48.

55. عرب 48. (2023، 30 تشرين الأول). تعليق عمل وتحقيق مع معلّمة من عرعرة بعد تعرُّضها للتحريض. عرب 48.

يجب إخراج الأطفال من دائرة الحرب، وأنّ الأطفال في غزّة وفي إسرائيل هم أبرياء.[56] أثار هذا المنشور غضب جماهير النادي الإسرائيليّ التي طالبت إدارةَ النادي بإيقاف اللاعب، وشَنّت حملات هجوم وتحريض ضدّه هو وعائلته بلغت حدّ التهديد بالقتل. وعلى الرغم من توضيح موقف زوجته المتعاطف مع كلّ الأطفال ومعارضتها للقتل، قام النادي بتسريح اللاعب العربيّ في بداية تشرين الثاني.[57]

في حادث آخر ضدّ لاعب كرة قدم عربيّ، طالب وزير الثقافة والرياضة الإسرائيليّ، مِيكي زُوهَر، في نهاية تشرين الثاني، بسحب المواطَنة من لاعب منتخب فلسطين لكرة القدم، عطاء جابر (من قرية مجد الكروم في منطقة الجليل)، بعد مشاركته في مباراة المنتخب الفلسطينيّ أمام منتخب لبنان، ضمن مباريات التصفية الآسيويّة المزدوجة لكأس العالم عام 2026 وكأس آسيا عام 2027.[58] وكتب زُوهَر في رسالة إلى وزير الداخليّة موشيه أربيل قائلًا: "من غير المعقول في ذروة الحرب في غزّة أن يشارك مواطن إسرائيليّ ويتعاطف مع العدوّ الذي قتل أكثر من 1,300 إسرائيليّ، يوم السابع من تشرين الأوّل".[59]

العنصريّة تجاه طواقم القِطاع الصحّيّ

بلغت نسبة الأطبّاء العرب في المستشفيات الإسرائيليّة قرابة 20% عام 2020، وتصل نسبة العاملين العرب من مجْمَل القِطاع الصحّيّ في إسرائيل إلى قرابة 40%.[60] على الرغم من ذلك، لم يَخْلُ هذا القِطاع من مظاهر عنصريّة وقمع تجاه الطواقم العربيّة بعد السابع من أكتوبر، بلغت في حالات معيّنة حدّ فصلهم من عملهم.

رصدت الهيئة العربيّة للطوارئ وائتلاف المجتمع المدنيّ للطوارئ في المجتمع العربيّ -وهي جسم يعمل تحت لجنة المتابعة يتشكّل من أعضاء لجنة المتابعة (الأحزاب العربيّة والسلطات المحلّيّة) ومؤسّسات المجتمع المدنيّ- رصدت 54 حالة فصل من العمل، جاءت في أعقاب الحفر في أرشيفات وسائل التواصل لهؤلاء الموظّفين من سنين ماضية.[61] من بين هذه الحالات إيقاف مدير قسم العناية المكثّفة في مستشفى هشارون الطبيب عبد سمارة من عمله بعد ثماني عشرة سنة من العمل، دون أيّة مساءلة أو استفسار مسبق قبل اتّخاذ قرار فصله. فقد اتُّهِم الطبيب بأنّه نشر على حسابه في شبكة فيسبوك منشورات فيها دعم "للإرهاب" وَفقًا للمستشفى،[62] وأنّه قام بتغيير صورته الشخصيّة في حسابه على شبكة الفيسبوك بعد الحرب على غزّة إلى صورة فيها دلالات دينيّة وعلَم حماس، ليتّضح أنّ الصورة موجودة على حسابه منذ حزيران عام 2022، وهي عبارة عن آيات قرآنيّة وتحتها صورة طائر الحمام يحمل غصن زيتون.[63] في حادث آخَر، اعتقلت الشرطة الإسرائيليّة المضمِّدةَ نور عويدات بشبهة التحريض على الإرهاب، بسبب نشرها أغنية لفيروز عام 2021.[64]

56. إلباز، شمعون. (2023، 18 تشرين الأوّل). سيُستدعى اللاعب ضياء السبع للجنة طاعة بعد منشور زوجته – هل سيسرَّح اللاعب من مكابي حيفا؟. واينت. [بالعبريّة]

57. المصدر السابق.

58. عرب 48. (2023، 22 تشرين الثاني). وزير الثقافة والرياضة الإسرائيليّ يطالب بسحب المواطَنة من اللاعب عطاء جابر. عرب 48.

59. المصدر السابق.

60. لِيندر، روني. (2023، 29 تشرين الأوّل). العرب ليسوا "جزءًا" من النظام الصحّيّ، بل هم النظام. الأضرار التي لحقت بهذا النسيج تشكّل خطرًا وجوديًّا. ذي ماركير. [بالعبريّة]

61. عرب 48. (2024، 12 تشرين الأوّل). "طوفان الأقصى": عشرات أوامر الفصل لعمّال عرب بادّعاء "دعمهم للإرهاب". عرب 48.

62. إفراتي، عيدان. (2023، 19 تشرين الأوّل). دون تحقيق: إيقاف مدير وحدة في مستشفى هشارون عن العمل بسبب نشره منشورًا مؤيّدًا للإرهاب. هآرتس. [بالعبريّة]

63. المصدر السابق.

64. المصدر السابق.

كذلك قام مستشفى وولفسون باستدعاء ممرّضة لجلسة استماع قبل أن يجري إيقافها عن العمل بسبب مشاركتها منشورًا على شبكة التواصل الاجتماعيّ يظهر فيه أطفال في غزّة تحت عنوان "بنك أهداف إسرائيل"، كما كتبت الممرّضة في أسفل الصورة: "تسعة أطفال من عائلة أبو دقّة استُشهِدوا في قصف منزلهم في خان يونس". ادّعت إدارة المستشفى أنّ المنشور يتجاوز حدود حرّيّة التعبير المشروعة ويبلغ حدّ التحريض، وأنّها تدرس إيقاف الممرّضة عن العمل بسبب هذه المنشورات. وفعلًا، بعد مرور أسبوعين من جلسة الاستماع فُصِلت الممرّضة من العمل في المستشفى.[65]

العنصريّة تصل إلى قِطاع التقنيّات الحديثة

طالت العنصريّة قِطاع التقنيّات الحديثة (الهايتك) الذي يصوَّر على أنّه فرع ليبراليّ متقدّم يسود فيه التعايش بين الموظَّفين اليهود والعرب وَفقًا لصحيفة "ذي ماركر" الاقتصاديّة.[66] يوضّح استطلاع أَجرتْه مؤسَّسة "تْسُوفِنْ" بين الموظَّفين العرب في هذا القِطاع، جرى في نهاية كانون الأوّل المنصرم 2023، أنّ 44% من المهندسين العرب العاملين في هذا القِطاع يخشَوْن الوصول إلى أماكن عملهم، وأنّ أكثر من 30% يخشَوْن التحدُّث باللغة العربيّة هناك.[67]

في حين أفاد 65% من المستطلَعين أنّ المعاملة التي يتلقَّوْنها من زملائهم اليهود لم تتغيّر، أشار أكثر من الربع إلى أنّ المعاملة ساءت قليلًا أو على نحوٍ ملحوظ بعد السابع من تشرين الأوّل. بينما اعتبر 77% من المستطلَعين أنّ علاقاتهم مع زملائهم اليهود جيّدة، قبل السابع من تشرين الأوّل، انخفضت هذه النسبة إلى 48% في ما بعد تشرين الأوّل. وارتفعت نسبة المستطلَعين الذين قالوا إنّ العلاقة متوتّرة أو غير جيّدة من 3% قبل أحداث السابع من تشرين الأوّل إلى 16% بعدها.

المؤسَّسات الأكاديميّة كأداة قمع ورقابة

تجنّدت المؤسَّسات الأكاديميّة والجامعات الإسرائيليّة للمجهود الحربيّ الإسرائيليّ، وقامت بدَوْر مركزيّ في قمع حرّيّة التعبير عامّة والأكاديميّة خاصّة، عبْر ملاحَقة محاضرين وطلبة عرب عبّروا عن مواقف رافضة لحرب الإبادة والقتل والدمار على غزّة. وتجدر الإشارة إلى أنّه لم يتعرّض أيّ محاضر أو طالب يهوديّ للتضييقات والمحاسبة، على الرغم من كثرة التصريحات أو المقالات التي تدعو إلى القتل والانتقام والدمار في غزّة، أو تجاه الشعب الفلسطينيّ عامّة.

من الأمثلة البارزة لهذا كان قيام الجامعة العبريّة في القدس بالتحريض على المحاضِرة البروفيسورة نادرة شلهوب-كيڤوركيان. فقد نشرت الجامعة رسالة تدعو فيها البروفيسورة شلهوب- كيڤوركيان إلى تقديم استقالتها في أعقاب توقيعها على عريضة تطالب بوقف الحرب وحماية حقوق الأطفال الفلسطينيّين والإسرائيليّين، والتي وقّع عليها أكثر من 2,000 أكاديميّ من مختلف أرجاء العالم، مختصّين بمجال حقوق الأطفال. هذه العريضة لم تفرّق بين الأطفال الفلسطينيّين من جهة، والأطفال الإسرائيليّين من جهة أخرى، ونادت بالحفاظ على حقوقهم، على حدّ سواء، ودون تمييز.[68]

---

65. چلازر، هيلو؛ ماشياح، إيتي. (2023، 2 تشرين الثاني). اعتقالات زائفة، وفصل من العمل لأسباب وهميّة: هكذا يبدو اضطهاد العرب في إسرائيل. هآرتس. [بالعبريّة]

66. چامس، نتنائيل. (2024، 22 كانون الثاني). ماذا يحدث للعرب في قِطاع التكنولوجيا المتقدّمة- الهايتك؟. صحيفة ذي ماركر. [بالعبريّة]

67. المصدر السابق.

68. عرب 48. (2023، 8 تشرين الثاني). المحاضِرة الجامعية نادرة شلهوب-كيڤوركيان تتعرّض لحملة تحريض عنصريّة. عرب 48.

وقد تلقّت المحاضِرة نادرة شلهوب-كيفوركيان، في التاسع والعشرين من تشرين الأوّل 2023، الرسالةَ التي تطالبها بتقديم استقالتها عن طريق قائمة بريد إلكترونيّ تضمّ جميع المحاضرين في الجامعة العبريّة، وليس بشكل شخصيّ، الأمر الذي يتعارض مع القانون، وهو ما أدّى إلى انتشار الرسالة انتشارًا سريعًا وكبيرًا، وأدّى إلى حملة تحريض واسعة وشرسة ضدّ المحاضِرة. كلّ هذا على الرغم من أنّ التوقيع على العريضة يأتي ضمن الحرّيّة الأكاديميّة وحرّيّة التعبير عن الرأي، وخاصّة في الجامعات -التي من المفترض أن تشمل آراء نقديّة ومخالِفة للرأي المؤسَّساتيّ.

لم تكتفِ إدارة الجامعة العبريّة برسالة التهديد التي أرسلتها إلى البروفيسورة شلهوب-كيفوركيان، بل قامت في منتصف آذار باتّخاذ قرار بتعليق عملها محاضِرة في الجامعة، معلِّلة ذلك بقيام البروفيسورة شلهوب-كيفوركيان بالتوقيع "على عريضة في بداية الحرب كانت تصف أعمال إسرائيل بأنّها ممارسات إبادة جماعيّة وكيان احتلال منذ 1948". وأضافت الجامعة قولها: "في هذه المرحلة ومن أجل الحفاظ على جوّ هادئ في الجامعة لصالح طلبتنا وطالباتنا، قرّرنا تعليق عمل البروفيسورة نادرة شلهوب-كيفوركيان".[69] لكن سرعان ما تراجعت الجامعة عن هذا القرار بعد أقلّ من أسبوعين، وجاء ذلك -في ما جاء- نتيجة معارضة عدد من المحاضرين في الجامعة العبريّة ذاتها، بادّعاء أنّ الإجراءات المتّخَذة لم تُراعِ القواعد الإداريّة المطلوبة، ونتيجة وقوف عدد كبير من الأكاديميّين من جامعات عالميّة مع البروفيسورة شلهوب-كيفوركيان.

لا يمكن فصل موقف الجامعة العبريّة وملاحَقة البروفيسورة شلهوب-كيفوركيان عن الدَّوْر العامّ الذي تقوم به الجامعة العبريّة، والأكاديميّة الإسرائيليّة عامّة، في دعمها وتبريرها لحرب الإبادة على غزّة، وقمع معارَضة الطلبة العرب في الجامعة للحرب على غزّة.

وفي رسالة احتجاج على توقيف عمل البروفيسورة شلهوب-كيفوركيان، أرسل مركز مدى الكرمل رسالة إلى الجامعة العبريّة، وضّح من خلالها الدَّوْر الأوسع الذي تقوم به الجامعة العبريّة في دعم الحرب والسياسات الحكوميّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة. جاء في الرسالة: "لا بدّ من التأكيد على أنّ هذا التعليق هو شهادة على تواطؤ الجامعة على دعم وتعزيز المشروع الصهيونيّ المنعكس في الاحتلال الإسرائيليّ ونظام الفصل العنصريّ المفروضَيْن على الفلسطينيّين [...] سبق هذا الإجراءَ حمْلةُ اضطهاد وقمعٌ قاسيان على نطاق واسع، أطلقتها جميع الجامعات ومؤسَّسات التعليم العالي الإسرائيليّة ضدَّ المجتمع الأكاديميّ الفلسطينيّ في الجامعات والمؤسَّسات الأكاديميّة الإسرائيليّة، بمن في ذلك الموظّفون والطلّاب". وأضافت الرسالة: "إنّ إلغاء قرار تعليق عمل البروفيسورة شلهوب-كيفوركيان عن العمل كردّ على الضغوط الدوليّة المتزايدة لا يمحو أو يُبْطِل الضرر الناجم عن أفعال الجامعة العبريّة. لا زال واضحًا أنّكم تَعتبرون إسكات المعارَضة والقضاء على الرواية الفلسطينيّة والإنسانيّة حول الحرب جزءًا من مَهَمّتكم".[70]

إلغاء تعليق عمل البروفيسورة شلهوب-كيفوركيان لم يُنهِ ملفّ ملاحقتها؛ فقد انتقل بعد ذلك إلى شرطة إسرائيل التي قرّرت التحقيق مع البروفيسورة شلهوب-كيفوركيان وتوقيفها مدّة أربع وعشرين ساعة، في منتصف نيسان المنصرم 2024، والتحقيق معها عدّة مرّات بتهمة التحريض.[71] وقد دار التحقيق معها حول مضامين أبحاثها الأكاديميّة التي نُشِرت في أبرز الدوريّات الأكاديميّة العالميّة، وَفقًا لأصول النشر الأكاديميّ. بِذا تحوّلت الأبحاث الأكاديميّة المنشورة في أبرز الدوريّات الأكاديميّة إلى ذريعة لتحقيق جهاز الشرطة والاعتقال، ما لم تكن تتماشى مع الرواية الإسرائيليّة ولا تقبل بتبرير القتل والحرب.

69. عرب 48. (2024، 13 آذار). الجامعة العبريّة تعلّق عمل البروفيسورة نادرة شلهوب-كيفوركيان بسبب انتقادها للحرب. **عرب 48**.

70. مدى الكرمل. (2024، آذار). "رسالة مدى الكرمل إلى الجامعة العبريّة: نُدين ونرفض مطلبكم منّا التواطؤ مع الصهيونيّة". **مدى الكرمل**.

71. عرب 48. (2024، 18 نيسان). اعتقال المحاضِرة نادرة شلهوب-كيفوركيان بادّعاء "التحريض". **عرب 48**.

في حادثة أخرى، أقيلت د. وردة سعدة المحاضِرة في كلّيّة "كي" في بئر السبع من عملها، بعد ثمانٍ وعشرين سنة من العمل، بسبب منشورات على شبكة التواصل تدّعي الكلّيّة أنّها تشكّل دعمًا لحركة حماس وتؤيّد استعمال العنف.[72]

ملاحقة الطلبة العرب في الجامعات الإسرائيليّة

منذ بدء الحرب في السابع من تشرين الأوّل، تعرَّضَ الطلبة العرب في الجامعات الإسرائيليّة لملاحَقة غير مسبوقة ومُمنهَجة. فقد قامت المؤسَّسات الأكاديميّة الإسرائيليّة بتحذير عدد كبير من الطلبة العرب، وعلّقت دراسة بعض منهم أو قامت بطردهم بسبب نشر مواقف معارِضة للحرب ومتعاطفة مع أطفال غزّة.[73] ووُجِّه نحوُ مئة وستّين استدعاءً إلى طلبة من قِبل المؤسَّسات التعليميّة في البلاد، بسبب منشورات طالَبَ الطلبة في معظمها بإيقاف الحرب على غزّة.[74] كذلك اعتُقِل منذ اندلاع الحرب نحوُ عشرة طلبة عرب من الجامعات والكلّيّات في البلاد بسبب شكاوى قدّمها ضدّهم زملاءُ لهم في مقاعد الدراسة، وكذلك جرى إيقاف عدد من الطلبة عن التعليم دون قرار من لجان الطاعة كما هو مطلوب وَفْق قواعد الجامعات نفسها.

وفي هذا الصدد، في منتصف تشرين الثاني 2023، نشرت الهيئة المشترَكة للكتل الطلّابيّة (التي تضمّ تحت سقفها ستًّا وعشرين حركة طلّابيّة عربيّة من مختلف الجامعات والكلّيّات الإسرائيليّة، وتعمل تحت مظلّة اللجنة العربيّة للطوارئ) أنّ هناك أكثر من مئة طالب عربيّ في المؤسَّسات الأكاديميّة الإسرائيليّة جرى تحويلهم إلى لجان الطاعة في مختلِف المعاهد العليا، بالإضافة إلى مئات المنشورات التحريضيّة على مئات الطلبة، من خلال زملاء لهم في الجامعات، وسط تواطؤ وتعاون الجامعات والكلّيّات والنقابات الطلّابيّة فيها.[75]

وقد بلغ هذا التحريض ذروته في الاعتداء على الطلبة العرب في مساكن الطلبة في كلّيّة نتانيا وتعرُّض حياتهم للخطر، وإجلائهم عن مساكنهم، على أثر محاصرة مجموعة من المواطنين اليهود للمساكن وتهديدهم الطلبةَ العرب، دون أيّ تحمُّل لمسؤوليّة في ما يخصّ أمن وأمان الطلبة.[76] ففي نهاية تشرين الأوّل 2023، اعتدى جمهور من جماعات متطرّفة إسرائيليّة على الطلبة العرب في تلك الكلّيّة (كلّيّة نتانيا)، وحاصروهم في مساكن الطلبة والهتاف العنصريّ "الموت للعرب" يملأ المكان، ورفعوا شعارات عنصريّة أخرى تدعو إلى تفريغ مساكن الطلبة من الفلسطينيّين، وبلغ الأمر حدّ إطلاق تهديدات صريحة بالقتل لعدد من الطلبة قاطني تلك المساكن التابعة للكلّيّة. واحتُجِز الطلبة داخل السكن في أعقاب الاقتحام، ولم يتمكّنوا من الخروج من المكان، إلّا بعد تدخُّل الشرطة وإخراجهم من هناك وإعادتهم إلى بلداتهم بحافلات.[77]

72. چلازر، هيلو؛ ماشياح، إيتي. ملاحظة هامشية رقم 66.

73. عرب 48. (2023، 15 تشرين الأوّل). هيئة طلّابيّة مشترَكة لمتابعة قضايا ملاحَقة الطلّاب العرب في الجامعات والمعاهد العليا. عرب 48.

74. عرب 48. (2023، 15 تشرين الثاني). الجامعات الإسرائيليّة تستدعي 160 طالبًا عربيًّا خلال الحرب على غزّة: اعتقال طلبة بعد أسابيع من ذلك. عرب 48.

75. المصدر السابق.

76. عرب 48. (2023، 29 تشرين الأوّل). الهيئة المشترَكة للكتل الطلّابيّة تدوّل قضيّة ملاحَقة الطلّاب العرب في المعاهد والجامعات. عرب 48.

77. عرب 48. (2023، 28 تشرين الأوّل). طلّاب عرب يتعرّضون لاعتداء من مجموعة متطرّفة وهتافات "الموت للعرب" في نتانيا. عرب 48.

معاقَبة اقتصاديّة

من الواضح أنّ الحرب على غزّة تنطوي على أثمان اقتصاديّة باهظة ذات تأثير سلبيّ على الاقتصاد الإسرائيليّ؛ إذ تشير التقديرات الإسرائيليّة إلى أنّ التكاليف المباشرة للحرب (التسليح والذخائر وتجنيد قوّات الاحتياط) والتكاليف غير المباشرة للحرب (إخلاء السكّان؛ إعادة تأهيل النقب الغربيّ؛ الأضرار التي لحقت بالإنتاج الكلّيّ؛ وتراجُع الاستهلاك) ستبلغ نحو مائتي مليار شيكل.[78]

أثّرت الحالة الاقتصاديّة السائدة منذ يوم الحرب الأوّل تأثيرًا سلبيًّا بالغًا على المواطنين العرب.[79] وَفقًا لعدّة تقارير نُشِرت منذ اندلاع الحرب على غزّة، الضرر الاقتصاديّ الذي لحق بالمجتمع العربيّ كان حادًّا ومباشرًا، وتبدّى هذا بالأساس في تراجع المشارَكة في أسواق العمل، وارتفاع البطالة، وانخفاض في مستويات الدخل. على سبيل المثال، نشر منتدى الاقتصاد العربيّ تقريرًا موسّعًا حول نتائج الحرب على مشارَكة المجتمع العربيّ في أسواق العمل.[80] وجد التقرير تأثيرًا حادًّا للحرب على مشارَكة العرب في أسواق العمل؛ فقد ورد فيه ما يلي: "أظهرت المعطَيات أنّ للحرب تأثيرًا خاصًّا على التوظيف في المجتمع العربيّ، ولا سيّما على الرجال العرب، نتيجة الانخفاض الحادّ في نشاط فروع البناء والبنى التحتيّة، وبسبب نقص العمّال الأجانب والفلسطينيّين، إلى جانب انخفاض الطلب في قِطاعات التجارة والضيافة والأغذية والترفيه".[81] توضِّح المعطَيات أنّ نسبة التغيُّب عن العمل في المجتمع العربيّ في الأسبوع الأوّل بعد الحرب بلغت نحو 30%، وانخفضت بعد ستّة أسابيع إلى نحو 20%. ثمّة سبب آخَر لهذه الحالة هو زيادة التوتُّر بين العرب واليهود، ممّا أدّى إلى تقلُّص في العلاقات الاقتصاديّة بين الفئتين.[82] وحسب تقرير لبنك إسرائيل، نسبة البطالة في المجتمع العربيّ في تشرين الأوّل 2023 كانت 15.6%، بينما كانت النسبة في الوسط اليهوديّ 8.6% فقط.[83]

علاوةً على ذلك، قبل الحرب، قام وزير الماليّة بتجميد الأموال المخصَّصة للسلطات المحلّيّة العربيّة، متسبّبًا لها في أضرارٍ جسيمة. في خضمّ كلّ هذه التحدّيات، أتت الميزانيّة الجديدة للدولة لتزيد الطين بلّةً. بينما قامت وزارة الماليّة باقتراح تقليصٍ بِـ 5% لميزانيّة كلّ الوزارات التي ليست أمنيّة، قلّصت هذه الوزارة الخطّة الاقتصاديّة لسدّ الفجوات لدى الوسط العربيّ بِـ 15%. يترجَم هذا التقليص بأكثر من خمسة مليارات شاقل على مدى ثلاث سنوات.[84]

الهجوم الاقتصاديّ على المواطنين العرب لم يبدأ في السابع من تشرين الأوّل، لكنّنا نرى أنّ درجة حدّة هذا الهجوم تتفاقم؛ فالتقليصات تضرب المواطنين العرب على نحوٍ مضاعَف: تارةً بتقليص ميزانيّات الخدمات الاجتماعيّة عامّةً، وتارةً بتقليص ميزانيّات مخصَّصة للمجتمع العربيّ في الداخل.

على الجملة، يمكن القول إنّ الضرر الاقتصاديّ الذي سيَلحق بالمجتمع العربيّ ناتج عن الحالةِ الاقتصاديّة العامّة، وضعفِ الاقتصاد العربيّ وتعلُّقِه بالاقتصاد الإسرائيليّ، والسياساتِ العنصريّةِ وإعاقة التنمية المعمول بها تجاه الاقتصاد العربيّ المحلّيّ، واستسهالِ تقليص ميزانيّات مخصَّصة للمجتمع العربيّ.

78. سَديه، يوڤال. (2023، 3 كانون الأوّل). كيف نواجه تكلفة حرب بقيمة 200 مليار شيكل؟. **كلكاليست**. [بالعبريّة]

79. للتوسُّع في الآثار الاقتصاديّة للحرب على المجتمع العربيّ: مدى الكرمل. (2024، كانون الثاني). ورقة موقف: الاقتصاد العربيّ يدفع ثمنًا اقتصاديًّا باهظًا نتيجة الحرب على غزّة. **مدى الكرمل**.

80. وذلك بناءً على نتائج استطلاع القوى العاملة لشهر تشرين الأوّل (2023) الذي نشرته دائرة الإحصاء المركزيّة. انظروا: ميعاري، سامي؛ براك، أرنون. (2023، كانون الأوّل). ورقة موقف 4: تأثير الحرب على غزّة على أنماط مشارَكة العرب في أسواق العمل. ، **منتدى الصناديق في إسرائيل**. [بالعبريّة]

81. المصدر السابق.

82. يرى منتدى الاقتصاد العربيّ أنّ انخفاض التفاعل بين العرب واليهود قد تكون له عواقب اقتصاديّة خطرة على المدى البعيد.

83. بنك إسرائيل. (2023، 10 كانون الأول). تقرير: تأثير الحرب على نسبة العمل في المجتمع العربيّ. **بنك إسرائيل**. [بالعبريّة]

84. أرلوزوروف، ميراف. (2024، 15 كانون الثاني). الخطّة الخمسيّة للمجتمع العربيّ هي قصّة نجاح. وتحديدًا هي تتلقّى التقليص الأكبر. **ذي ماركر**. [بالعبريّة]

خاتمة

منذ اليوم الأوّل لحرب الإبادة على غزّة، بدأت جوقات التحريض على المجتمع العربيّ. من ذلك تصريحُ نتنياهو نفسه أنّ إسرائيل تواجه أربع جبهات، في الجنوب وفي الضفّة الغربيّة وفي الشمال وفي الداخل، دون تحديد للمقصود بجبهة الداخل، لكن من الواضح أنّه كان يلمّح إلى المجتمع العربيّ. منذ اليوم الأوّل لاندلاع الحرب، تعاملت المؤسّسة الإسرائيليّة مع المواطنين العرب على أنّهم جزء من "العدوّ"، وطَفِقَت تنفّذ سياسات ترهيب وإخراس تجاه المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، بغية منع أبنائه من التعبير عن مواقف معارِضة للحرب ورافضة للقتل والدمار ومسانِدة للمدنيّين في غزّة.

تعامُل المؤسّسات الأمنيّة والسياسيّة والمجتمع الإسرائيليّ عامّة مع المواطنين العرب إبّان الحرب على غزّة هو استمرار وتصعيد للأدوات التي استُخدِمت أثناء أحداث هبّة أيّار عام 2021، الهبّة التي شكّلت نقطةَ تحوُّل في تعامل المؤسّسات الأمنيّة مع الاحتجاج السياسيّ لدى المواطنين العرب في إسرائيل، من حيث شدّة القمع وعنف الشرطة تجاه المواطنين العرب، وتجنُّد المواطنين اليهود واستدعاء مجموعات من المستوطنين للهجوم على المواطنين العرب في البلدات الساحليّة (المدن المختلطة). وقد قُتِل آنذاك مواطنان عربيّان وأصيب العشرات، وألقت الشرطة القبض على عشرات المواطنين العرب، وُجّهت إليهم تُهَم خطيرة، وفرضت المحاكم الإسرائيليّة عقوبات قاسية على عدد كبير من المعتقلين، بينما جرَتْ محاكَمة عدد قليل جدًّا من المواطنين اليهود بتهمة الاعتداء على سائق سيّارة أجرة في مدينة "بات يام"، وكانت العقوبات مخفَّفة مقارَنةً بالعقوبات التي فُرِضت على المواطنين العرب.

وضّحت هذه الورقة الأدوات العنصريّة والتحريضيّة المستخدَمة تجاه المواطنين العرب وقت الحرب، وأنّ المؤسّسة الإسرائيليّة تتعامل معهم في أوقات الأزمات الأمنيّة الحادّة على أنّهم أعداء، أو -على الأقلّ- أعداء محتمَلون. بِذا يمكن وصف ما يحدث بأنّه عودة غير معلَنة إلى الحكم العسكريّ. فقد شهدت فترة الحرب حالةَ تعطيل شبه تامّ للأدوات الديمقراطيّة الشكليّة المستعمَلة في إسرائيل (منها حرّيّةُ التعبير عن الرأي، والحقُّ في التظاهر ومعارضة الحرب)، وتصعيدًا خطيرًا في تعامل الدولة والمؤسّسات الأمنيّة والمجتمع الإسرائيليّ تجاه المواطنين الفلسطينيّين. لقد بيّنت الحرب على قِطاع غزّة هشاشةَ المواطَنة الممنوحة للفلسطينيّين في إسرائيل وخواءَها، وخضوعَها التامّ للدوافع والاحتياجات الأمنيّة ولاحتياجات الإجماع الصهيونيّ وشروطه، كما أَفْضَتْ إلى محو الهامش السياسيّ الذي استخدمه الفلسطينيّون في إسرائيل لممارسة أبسط حقوقهم، وإلى محاولة فرض حدود جديدة للتعبير والعمل السياسيّ. قد تتحوّل الإجراءات الإسرائيليّة الحاليّة تجاه المواطنين الفلسطينيّين إلى حالة ثابتة بعد الحرب إذا اقتنع الإجماع الصهيونيّ بأنّها تعمل لصالحه -إن لم يجرِ التصدّي لها بحزم.

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية